الأمم المتحدة E/CN.15/2017/L.1/Add.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
24 May 2017
Arabic
Original: English

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
الدورة السادسة والعشرون
فيينا، ٢٢-٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧

مشروع التقرير

المقرِّر: رولاند زيغر (ألمانيا)

إضافة

المناقشة المواضيعية بشأن الاستراتيجيات الشاملة والمتكاملة لمنع الجريمة: مشاركة الجمهور والسياسات الاجتماعية والتعليم دعماً لسيادة القانون

١- نظرت اللجنة في جلستيها الثالثة والرابعة، المعقودتين في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٧، في البند ٤ من جدول الأعمال، المعنون "المناقشة المواضيعية بشأن الاستراتيجيات الشاملة والمتكاملة لمنع الجريمة: مشاركة الجمهور والسياسات الاجتماعية والتعليم دعماً لسيادة القانون". وقد ركِّزت المناقشة على الموضوعين الفرعيين التاليين:

(أ) مشاركة الجمهور والسياسات الاجتماعية دعماً لسيادة القانون: العمليات التشاورية والتشاركية من أجل منع الجريمة منعاً فعالاً والسياسات الاجتماعية الناجحة في الحد من الجريمة والعنف في ضوء إعلان الدوحة؛

(ب) التعليم دعماً لسيادة القانون: توفير التعليم لكل الأطفال والشباب ودور مشاركة الشباب في الجهود المبذولة لمنع الجريمة في ضوء إعلان الدوحة.

٢- وعُرضت على اللجنة، من أجل النظر في البند ٤ من جدول الأعمال، مذكِّرة من الأمانة تتضمن دليل المناقشة الخاص بالمناقشة المواضيعية (E/CN.15/2017/6).

٣- وقد حدَّد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوع المحوري للدورة السادسة والعشرين للجنة في مقرَّره ٢٤١/٢٠١٦.

250517 250517 V.17-03639 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٤- وترأس الرئيس المناقشة المواضيعية بشأن البند ٤ وقادها المناظرون التالية أسماؤهم: شياومينغ جانغ (الصين)، وخوان خوسيه بنيتيس (الأرجنتين)، وإريش ماركس (ألمانيا)، وهيروشي كيكوتشي (اليابان)، وإنريكه خِيل بوتيرو (كولومبيا) ولوسي ليونار (كندا).

٥- وألقى الرئيس كلمة استهلالية نبَّه فيها الحضور إلى حلول الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاغتيال القاضي جوفاني فالكونه وأشار إلى المأساة التي وقعت في مانشيستر، بالمملكة المتحدة، في ٢٢ أيار/مايو، فدعا اللجنة إلى التزام دقيقة صمت حدادا على أرواح ضحايا الهجمات الإرهابية.

٦- وألقى كلمات استهلالية أيضاً مدير شعبة شؤون المعاهدات ورئيس قسم العدالة ورئيس قسم دعم التنفيذ التابع لفرع مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة (المكتب).

٧- وتكلم المراقب عن الكويت (نيابةً عن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، وتكلم أيضاً المدعي العام الاتحادي ووزير العدل في نيجيريا، كما تكلم ممثلو اليابان والمملكة العربية السعودية وتايلند والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند وجنوب أفريقيا والمغرب وجمهورية إيران الإسلامية وكندا وألمانيا و إريتريا.

٨- وتكلم أيضاً المراقبون عن السودان والإمارات العربية المتحدة وماليزيا وليبيا وبوركينا فاسو وبوروندي وجمهورية فنزويلا البوليفارية والجزائر وعمان وهندوراس وإندونيسيا ودولة بوليفيا المتعددة القوميات ورومانيا وهولندا.

٩- وتكلم المراقب عن الكرسي الرسولي وكذلك المدير العام المساعد لشؤون الاتصالات والإعلام في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وتكلم المراقب عن المعهد الكوري لعلم الإجرام. وتكلم أيضاً المراقب عن منظمة الدول الأمريكية.

١٠- وتكلم أيضاً المراقبان عن لجنة الأصدقاء العالمية الاستشارية والمنظمة الدولية لمساعدة الضحايا.

ألف- الملخَّص المقدَّم من الرئيس

١١- يرد فيما يلي الملخص الذي أعدَّه الرئيس بشأن النقاط البارزة، والذي لم يخضع للتفاوض.

١٢- شدَّد المتكلمون على أهمية اتباع منظور كلي يستبصر آفاق المستقبل في العمل على منع الجريمة وعلى الدور الأساسي للمشاركة العامة والسياسات الاجتماعية والتعليم في دعم سيادة القانون ونشر ثقافة المشروعية وتحقيق التنمية المستدامة على النحو المنشود في إعلان الدوحة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

مشاركة الجمهور والسياسات الاجتماعية دعماً لسيادة القانون: العمليات التشاورية والتشاركية من أجل منع الجريمة منعاً فعالاً والسياسات الاجتماعية الناجحة في الحدِّ من الجريمة والعنف في ضوء إعلان الدوحة

١٣- شدَّد المتكلمون على الحاجة إلى اتباع استراتيجيات متكاملة شاملة تكون مدعومة بالمعلومات وتستند إلى الأدلة وتعالج الأسباب الجذرية للجريمة والعنف. وأبرز العديد منهم ضرورة الالتزام بوضع وتنفيذ هذه الاستراتيجيات بسبل شتى، منها اعتماد سياسات اجتماعية مناسبة. وفي هذا السياق، جرى التأكيد أيضاً على أهمية احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والصكوك القائمة الملزمة قانوناً ومعايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.

١٤- وأبرز العديد من المتكلمين أنَّ مشاركة الجمهور، في شكل شراكات بين القطاعين العام والخاص ومن خلال إشراك الدوائر الأكاديمية والمجتمع المدني والمواطنين في العمل وغير ذلك من صور المشاركة وأساليبها، هي مقوم أساسي لوضع نهج فعالة لمنع الجريمة. وأكَّد عدد من المتكلمين في ذلك الصدد على الحاجة إلى أنشطة للتوعية والاتصال، واسترعوا الانتباه إلى الفرص التي تتيحها وسائط الإعلام التقليدية والجديدة في هذا الشأن.

١٥- وأشار بعض المتكلمين إلى أنَّ استراتيجيات منع الجريمة يجب أن تكون شاملة، حتى لا يتخلف أحد عن الركب، وأكدوا على أهمية دور الشباب في هذا الصدد. وشدد عدة متكلمين على ضرورة اتباع نهج فعالة لمعالجة مشكلة معاودة الإجرام.

التعليم دعماً لسيادة القانون: توفير التعليم لكل الأطفال والشباب ودور مشاركة الشباب في الجهود المبذولة لمنع الجريمة في ضوء إعلان الدوحة

١٦- شدَّد العديد من المتكلمين على الدور الأساسي للعمل على توفير التعليم الجيِّد في سن مبكرة والاستثمار في الأطفال والشباب، باعتباره أداة رئيسية لمنع الجريمة، في دعم الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون وتحقيق التنمية المستدامة ونشر ثقافة المشروعية.

١٧- وأشار بعض المتكلمين إلى أنَّ التعليم مقوِّم حاسم لمعالجة انحراف الأحداث ومنع العنف المنزلي. وسلط العديد من المتكلمين الضوء على أهمية التعليم القائم على القيم ودمج سيادة القانون في مستويات التعليم الابتدائي والثانوي والعالي. وأشير إلى استخدام التكنولوجيا بوصفها أداة فعالة للتعليم.

١٨- وأبرز عدة متكلمين ضرورة أن يكون التعليم في متناول الجميع، بمن فيهم الفتيات والنساء. وأشاروا إلى أنَّ التعليم ينبغي أن يهدف إلى تهيئة الفرصة لأبناء الجيل الجديد باعتبارهم من عوامل التغيير الإيجابي في مجتمعاتهم، مع الحرص على أن تستجيب جهود منع الجريمة لاحتياجاتهم. وشدَّد العديد من المتكلمين على الدور الهام للمؤسسات التعليمية في بناء السلام وإشاعة التسامح وتعزيز ثقافة المشروعية.

١٩- وأكد العديد من المتكلمين على دور الأسر والمعلمين والمجتمع المدني والمؤسسات الدينية في دعم الجهود التعليمية.

٢٠- وأُبرزت قيمة دور المكتب في مساعدة الدول الأعضاء في مجال منع الجريمة وتوفير التعليم دعما لسيادة القانون، لا سيما من خلال المساعدة التقنية.

٢١- وجرى التأكيد على أهمية التعاون الدولي وتشاطر الممارسات الجيِّدة.

باء- حلقة عمل بشأن التنسيق المؤسسي في مجال منع الجريمة: منظورات دولية

٢٢- خُصِّصت أولى جلسات اللجنة الجامعة، المعقودة في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٧، لحلقة عمل موضوعها "حلقة عمل بشأن التنسيق المؤسسي في مجال منع الجريمة: منظورات دولية"، نظمتها معاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وترأَّس حلقةَ العمل النائبُ الثالث لرئيس اللجنة وأدارها ممثل للمركز الدولي لمنع الجريمة القائم في مونتريال، كندا، وهو عضو في شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

٢٣- وألقى كلمة استهلالية مدير شعبة شؤون المعاهدات بالمكتب. وقدمت عروض إيضاحية من مناظرين من المركز الدولي لمنع الجريمة ومعهد تايلند للعدالة وكلية علوم القانون الجنائي بجامعة بيجين التربوية والمعهد الكوري لعلم الإجرام والمركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي وسياسات العدالة الجنائية (كندا) ومعهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (كوستاريكا). وخلال المناقشة، تكلم ممثلا المملكة العربية السعودية وتايلند. كما تكلم المراقبون عن المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي وسياسات العدالة الجنائية وكلية علوم القانون الجنائي بجامعة بيجين التربوية ومعهد تايلند للعدالة. وألقى النائب الثالث لرئيس اللجنة وممثل المركز الدولي لمنع الجريمة كلمتين ختاميتين.